ذلك لجا لفقه العادة والاصح انه يجوز للشخص ان يتخذ داره المخوفة
بساكن حماما ونظفه مدة كما وطاحونة ومدبغة وفرنا واصطبلا
وحانوته في البزازين حانوت حداد وقصار ونحو ذلك اذا احتاط
واحكم الجدران احكاما لا يقا بمقصده لتصرفه في خالص ملكه ولما في
منعه من اضراره والثاني المنع للاضرار وردبانة الضرر لا يزال بالضرر
واختار جمع المنع من كل مؤد لم تعتد والرويا في انه لا يمنع الا ان ظهر
منه قصد التعنت والفساد واجرا ذلك في نحو اطالة البناء وفهم كلام
المص انه يمنع مما الغالب فيه الاخلال بنحو حايط الجدار كدق عنيف
يزعجها وحبس ما يملكه تشترى نداوته اليها قال الزركشي والحاصل
منعه مما يضر الملك لا المالك انتهى ولا ينافيه ما مر من عدم المنع من
حفر بير بملكه لان ذلك في حفر معتاد وما هنا في تصرف غير معتاد
فقد نقل الوالد رحمه الله تعالى عن الاصحاب انه يتصرف كل شخص
في ملكه على العادة ولا ضمان اذا افضى الى تلفه ومن قال بمنع مما يضر
المالك دون المالك محله في تصرف يخالف فيه العادة لقولهم لو حفر
بملكه بالوعة فسدت ما بير جاره او بيرا نقصت ما هما لم يضمن ما لم يخالف
العادة في توسيع البير او تقريبها من الجدار او كون الارض خوارة منهما
واذا لم تطو فلم يطوها فيضمن في هذه كلها ويمنع منها لتقصيره وتمثل
كلام المص ما لو كان له دار في سكة غير نافذة فله جعلها مسجدا
او حانوتا او سبيلا وان لم يأذن الشركا خلافا لبعضهم كما علم ذلك مما
مر في الصلح ولو حفر بيرا بموات فحفر اخر بيرا يقربها فنقص ما البير
الاولى منع الثاني منه ووجهه ان الاول استحق حريمها لبيره فقبل
حفر الثاني فمنع لوقوع حفره في حريم ملك غيره ولا كذلك فيما مر ولو
ولو اهتز الجدار بدقه وانكسر ما علق فيه لم يضمن كما قاله القاضي سواء
اتخذ في حاله الدقة امرا خلافا للعراقيين ويجوز بلا خلاف احياء
موات الحرم بما يفيد ملكه كما يملك عامره بالبيع وغيره بل يسن وان
قلنا بكراهة بيع عامرها دون عرفات وان لم تكن فيه اجماعا فلا يجوز
احياؤها ولا يملك به في الاصح لتعلق حق الوقف بها كالحقوق العامة
من الطرق كمصلى العيد في الصحراء وموارد الماء وقد عمت البلوى بالعمارة
على شاطئ النيل والخلجان فيجب على ولي الامر ومن له قدرة منع من تعاطى
ذلك والثاني ان ضيق امتنع والا فلا قلت ومزدلفة وان قلنا المبيت
بها سنة ومنى كعرفة والله اعلم فلا يجوز احياؤها لما مر مع خبر فتل

يا رسول

يا رسول الله الا ابني لك بيتا بمنى يظلك فقال لا منى مناخ من سبق ولا يملك
بها المحصب كما افاده العراقي وان اتسعت للحاج بعد نفر المبيت به لانه
ليس من المناسك ولا يقدح في ذلك كونه تابعا لها وقد عمت البلوى ببنا
بمنى وصارة لذلك مما لا ينكر فيجب على ولي الامر هدم ما فيها من البنا
والمنع من بنا فيها ويختلف الاحياء بحسب المقصود منه والشايع
اطلقه وليس له حد في اللغة فوجب ان يرجع فيه الى العرف كالحرز والقبض
ومناطه ان يهيي كل شئ لما يقصد منه عالبا فان اراد مسكنا اشترط
لحصوله تحويط البقعة باجار بن او قصب على عادة ذلك المكان وتقضية
كلامهما الاكتفا بالتحويط بذلك من غير بنا لكن نص في الام على اشتراط
البنا وهو المعتمد والاوجه الرجوع في جميع ذلك الى العادة ومن ثم قال
المتولي واقره ابن الرفعة والاذرعي وغيرهما لو اعتادوا زلوا الصحرا
تنظيف الموضع من نحو شوك وحجر وشويته لضرب خيمة وبنا معلف
فعلوا ذلك بقصد التملك ملكوا المنفعة وان ارتحلوا عنها او بقصد
الارتفاق فهم اولى بها الى الرحلة وسقف بعضها لينهيا للسكنى ويقع عليها
اسم المسكن نعم قد يبنى موضعا للنزهة في زمن الشيف والعادة فيه عدم
الشيف فلا يشترط ح وتعليق باب اي نصبه لان العادة فيها ذلك وفي
الباب اي تعليقه وجه انه لا يشترط لانه للحفظ والسكنى لا تتوقف عليه
او زريبة دواب مثلا فتحويط ولا يكفي نصب سعف واجمار من غير بنا
لا سقف لان العادة فيها عدمه وفي تعليق الباب الخلاف السابق في
المسكن والاصح اشتراطه ولو شرع في الاحيا لنوع فاحياه لنوع اخر كان قصد
احياه للزراعة بعد ان قصده للسكنى ملكه اعتبارا بالقصد الطارئ بخلاف
ما اذا قصد نوعا وان لم يقصد به نوع اخر كان حوط البقعة بحيث تصلح
زريبة بقصد السكنى لم يملكها خلافا للامام او مزرعة تثليث الراء والفتح
افصح فجمع نحو التراب حولها او الشوك حولها لحفظ الدار ونسوية الارض
بهم المتخفض وكسح العالي وحرثها ان توقف زرعها عليه مع سوق الا بحلي
ما توقف الحرث عليه وترتيب ماء لها بشق ساقية من نحو نهر او بحفر
قناة او بير ويؤخذ ذلك وفهم من تعبيره بالترتيب عدم اشتراط السقي
بالفعل فاذا حفر طريقة كفى ايضا كما رجحه في الشرح الصغير هذا ان لم
يكف المطر المعتاد فان كفاها لم يحتج لترتيب الماء نعم بقاع العراق يعتبر
حبسه عنها بعكس غيرها كما ذكره الماوردي والرويا في وغيرهما وارض
الجبال التي لا يمكن سوق الماء اليها ولا يكفيها المطر تكفي الحراثة وجمع التراب